

تأثير اتفاقيات الشراكة الأورو- جزائرية على الميزان التجاري وجلب الاستثمار
الأجنبي المباشر في الجزائر
- دراسة قياسية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي (ARDL) خلال الفترة 1994-
2018

Evaluating the impact of the Euro-Algerian partnership-aggrement on the balance of trade and attracting direct foreign investement, empirical study by using Autoregressive Distributed Lag Model ARDL during the period (1994-2018)

- حكيم بوجطو: أستاذ محاضر (أ)، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة المدية (boudjettou.hakim@univ-medea.dz)

تاريخ النشر: 2021/01/20

تاريخ القبول: 2020/11/24

تاريخ الإرسال: 2020/08/20

ملخص:

عاجلت هذه الدراسة التحليل والنمذجة القياسية لتأثير اتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية على الميزان التجاري الجزائري لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (2018/1994) وذلك لتحديد طبيعة واتجاه الأثر على متغيرات دراسة من خلال تقديم نموذج يتمشى وواقع اقتصاد المحلي باعتماد منهج الحدود بين المتغير التابع والمتغير المفسر لتقدير علاقة في المديين القصير والطويل باستخدام نموذج انحدار ذاتي للفحوات الزمنية الموزعة المبطئة ARDL .
وتوصلت الدراسة إلى أن الميزان التجاري الجزائري يتأثر بشكل معنوي ولكن ضعيف جدا لتغيرات استثمار الأجنبي المباشر .
الكلمات المفتاح: الشراكة الأورو جزائرية، الميزان التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر.
التصنيف JEL : F41، O19، F21.

Abstract e :

The study addressed analysing and modeling the impact of the Euro-Algerian partnership agreements on the Algerian balance of trade to attract direct foreign investment during the period (1994/2018) in order identify the nature and tracing the impact on the variables of the study through presenting a model that is consistent with the realities of local economy by adopting boundary approach between dependent variable and explanatory variable to estimate the relationship in the short as well as in the long run by using autoregressive distributed lag model ARDL.

The study concluded that the Algerian balance of trade is significantly affected; while it is very weak with regard of the direct foreign investment variables.

Key words: Euro-Algerian partnership agreements, Balance of trade, direct foreign investement.

Jel Classification Codes : F41, O19, F21.

- مقدمة:

واجه الإقتصاد الجزائري في بداية التسعينات من القرن الماضي صعوبات مختلفة ارتبطت أحيانا بارتفاع حجم المديونية وتراجع أسعار البترول، وأحيانا أخرى بإنعكاسات توسيع المجموعة الأوروبية وما ترتب عن ذلك من تقلص الجهود الإستثماري، وإنخراط الحكومات في توجيهات التعديل الهيكلي، وبعد تبني المجموعة الإقتصادية الأوروبية سياسة جديدة في علاقاتها مع البلدان الجنوبية والشرقية للمتوسط التي توجت بعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995م للشراكة الأورومتوسطية بأبعادها الثلاثة الأمنية والسياسية، والبعد الإقتصادي والمالي إضافة إلى البعد الإجتماعي والثقافي، ثم تلى ذلك سلسلة من الإتفاقيات الثنائية للشراكة مع كل من تونس، المغرب، الأردن ومصر. أصبح التكتل الإقتصادي وحمية الاندماج في الإقتصاد العالمي ضروري جدا للجزائر، ورغم المفاوضات الماراطونية من طرف المجموعة الأوروبية مع الجزائر إلا أنها تأخرت في الإمضاء على الاتفاقية وهذا حفاظا على السياسة التجارية الحمائية للمنتوج الوطني.

لقد أمضت الجزائر إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي بمدينة فالنسيا الإسبانية في أبريل 2002م تنص على التحرير الكامل للسوق الجزائرية بخصوص الإستيراد والتصدير مقابل دعم برامج الإصلاح الإقتصادي، والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة، جذب للاستثمارات الأوروبية المباشرة وزيادة معدل النمو الإقتصادي، إضافة لدعم موقف الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. ودخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ في سبتمبر 2005م يعد منعطفًا حاسمًا أمام الإقتصاد الجزائري نتيجة ما سترتب عنه من آثار وإنعكاسات إقتصادية، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، خاصة وأن الجزائر تتمتع بعلاقة إرتباط وثيقة بالإتحاد الأوروبي يبرها حجم المبادلات القائمة بين الطرفين من جهة، وتبعية الإقتصاد الجزائري بشكل كبير لقطاع المحروقات من جهة ثانية .

إشكالية الدراسة :

يمثل الإتفاق الموقع مع الإتحاد فرصا وتحديات كبيرة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نظرا للفترة 2005-2017 المتفق عليها لتحرير التبادل التجاري بالكامل، ومن هذا المنطلق نود في بحثنا هذا الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:
ما أثر اتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية على رصيد الميزان التجاري؟ وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ولحلحة هذا التساؤل المحوري فإننا نطرح التساؤلين التاليين :

- إلى أي مدى ساهمت الشراكة الأورو -جزائرية في تحسين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1994-2018)؟

-مامدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2018-1994) ؟

فرضيات الدراسة :

H₀: لم تساهم الشراكة الأورو -جزائرية في تحسين تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1994-2018)؛

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1994-2018).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معالجة موضوع تأثير الشراكة الأورو - جزائرية على تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر والتعرف كذلك على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1994-2018)

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- ✓ التطرق للإطار النظري للشراكة الأورو - جزائرية من حيث الدوافع والأهداف
- ✓ تطور الميزان التجاري قبل اتفاق الشراكة الأورو - جزائرية وبعدها
- ✓ إبراز أثر التغيرات التي طرأت على هيكل الصادرات والواردات.
- ✓ اختبار العلاقة بين استثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري الجزائري باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) للفترة (1994-2018)

الدراسات السابقة:

- أقاسم قادة، كبير سمية، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994، 2013، تضمن هذا المقال تقييم تحرير الجزائر لتجارها الخارجية وانعكاس ذلك على تطور الميزان التجاري منذ سنة 1994، أي سنة يداية اتفاق الاستقرار الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي بعد طلب إعادة جدولة الديون الخارجية، والتطرق إلى سياسة التجارة الخارجية منذ الاستقلال إضافة إلى أثر كل من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاق الدخول في منطقة التجارة العربية، وقد توصل الباحثان إلى أن الوضع هو من أجبر الجزائر على الاندماج في الاقتصاد العالمي وبالتالي اضطرت إلى إبرام اتفاقات تجارية أهمها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث تسرعت في إمضاء الاتفاق قبل توفير متطلبات الانضمام للاستفادة من اتفاق الشراكة.

- شواشي فاطمة، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وانعكاساتها على التنمية، اطروحة دكتوراه في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، 2018، حيث حاولت الباحثة الإجابة عن إشكالية مامدى فعالية اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى انعكاساتها على التنمية وقد تضمنت الأطروحة بابين الباب الأول الموسوم ب اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية كمرجعية قانونية لتنمية الاقتصاد، والباب الثاني ب الشراكة الأورو جزائرية بين ضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات التنمية.

I- اتفاق الشراكة الأورو جزائرية : المحتوى، الدوافع والأهداف:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من

طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات. (ويكيبيديا الحرة، تاريخ الإطلاع 2020/08/10)

ومصدر كلمة شراكة لغة من الفعل شارك يشارك تشاركا، ومعناه وقعت بينهما شراكة، أما حسب لسان العرب فنجد: وقد شركه في الأمر، بالتحريك، يشركه إذا دخل معه فيه، وأشرك فلان فلانا في البيع إذا أدخله معه فيه. (ابن منظور، بدون سنة نشر، صفحة 2250)

I-1- الأساس القانوني للاتفاقية ومحتواها:

يتمثل الأساس القانوني لاتفاق الشراكة المبرم بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المؤرخ في 27 أبريل 2005 والمتضمن المصادقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من رقم 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به. وتمت هذه المصادقة من طرف البرلمان الجزائري بغرفتيه وهذا بعد اطلاعه على مضمون هذا الاتفاق وكذا من خلال إصدار القانون رقم 05/05 المؤرخ في 26 أبريل 2005 المتضمن الموافقة على هذا الاتفاق الذي تم توقيعه بين الطرفين بفالونسيا يوم 22 أبريل 2002. (الجريدة الرسمية، 2005، صفحة 5).

طبقا للفقرة الأولى من المادة 93 من اتفاق الشراكة " يتشكل مجلس الشراكة من أعضاء من مجلس الاتحاد الأوروبي ومن أعضاء من لجنة المجموعات الأوروبية من جهة، ومن أعضاء من حكومة الجزائر، من جهة أخرى". كما نصت الفقرة الرابعة من نفس المادة 93 " تمارس مهام رئاسة مجلس الشراكة بالتناوب، من طرف عضو مجلس الاتحاد الأوروبي وعضو حكومة الجزائر، حسب كفاءات التي ستحدد في النظام الداخلي".

كما تم النص حسب المادة 95 من اتفاق الشراكة على إنشاء هيئة ثانية تتمثل في لجنة الشراكة تسند لها مهمة تسيير الاتفاق بحيث يجب عليها ألا تتدخل في الصلاحيات المخولة لمجلس الشراكة عند ممارسة المهام الموكلة إليها إلا بتفويض منه.

تتشكل لجنة الشراكة حسب نص المادة 96 من الاتفاق من ممثلي أعضاء من مجلس الاتحاد الأوروبي ولجنة المجموعة الأوروبية، وممثلي الدولة الجزائرية، ويمكن أن تجتمع اللجنة إما بالمجموعة الأوروبية أو بالجزائر.

I-2- دوافع وأهداف الجزائر من الإتفاق:

لقد تعددت الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاز خيار الشراكة وذلك نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية من جهة، والأوضاع والظروف القاسية التي كانت تعانيها الجزائر في تلك الفترة من جهة ثانية. ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي (صوني، 2018):

- طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي عن طريق إلغاء العوائق الغير تعريفية، وتخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من وطأة التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير والمواصفات التقنية الواجب توفرها للدخول إلى السوق الأوروبية.

- دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية، ويمكنها من دعم برامج الإصلاح الاقتصادي، والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.

- يمكن أن يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للاستثمارات الأوروبية المباشرة، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

- يمكن أن يساهم اتفاق الشراكة في إضفاء نوع من المصدقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر، لتوظيفها إقليميا ودوليا خاصة في دعم موقف الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الإتحاد الأوروبي، ولذلك يشكل اتفاق الشراكة إطارا مهما لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج.
- أما فيما يتعلق بالأهداف فهي لا تختلف عن أهداف الدول العربية المتوسطة التي يمكن تلخيصها في الأهداف التالية (حسن، 1998، صفحة 16):
- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية من جهة أخرى سيضمن للدول المتوسطة تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي؛
- الحصول على معونات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الأوروبية منها بالإضافة إلى دور البنك الأوربي للاستثمار في هذا المجال؛
- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوربية؛
- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.

I-3-مضمون الشق التجاري للشراكة الأورو-جزائرية:

تحرير المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأنشطة التجارية الخاصة بالقطاعات المؤدية إلى رفع معدل النمو وخلق فرص العمالة، من خلال مجموعة من المبادئ والترتيبات.

I-3-1- مبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

تقوم منطقة التبادل الحر في إطار الشراكة الأورو-جزائرية على مجموعة من المبادئ، أهمها (ميموني، 2006، صفحة 188):

- مبدأ المعاملة بالمثل *La réciprocité*: فبعدما كانت التسهيلات الجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي الذي يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية و من دون إجبار الطرف الآخر على القيام بذلك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.
- مبدأ التدرج *La progressivité*: أي بمعنى هذه المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر بأثني عشر سنة.
- مبدأ المرونة و التكيف *La flexibilité et adaptation*: حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو زنامة التفكيك الجمركي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

I-3-2- تحديد وتيرة الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية لتنفيذ تحرير المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

لتسهيل إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تقرر حرية تنقل السلع، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل من خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وبطلب من الجزائر، تم تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر إلى سنة 2020 بدلا من سنة 2017 .

أما فيما يخص قوائم السلع والمنتجات مجال التبادل، فالمنتجات الفلاحية تنص اتفاقية الشراكة على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وقد تم الاتفاق على تحديد ثلاث قوائم من السلع سيتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه. (بوجمة وملوك، 2016، الصفحات 60-59)

I-4- تطور الميزان التجاري في الجزائر:

تم اتخاذ عدة تدابير واسعة في ظل برامج الإصلاح مع المؤسسات الدولية لتحرير التجارة الخارجية حيث تم إلغاء الحظر والقيود الكمية على الواردات، إلغاء قاعدة تمويل بعض الواردات الاستهلاكية بالعملة الصعبة بالنسبة للمستورد،.. بعد ذلك تم تخفيض الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفات الجمركية على الواردات (أصبحت منذ 2002 : 5% بالنسبة للمواد الأولية ومواد التجهيز، 15% بالنسبة للمواد الوسيطة، و 30% بالنسبة للمواد الإستهلاكية النهائية).

I-4-1- قبل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

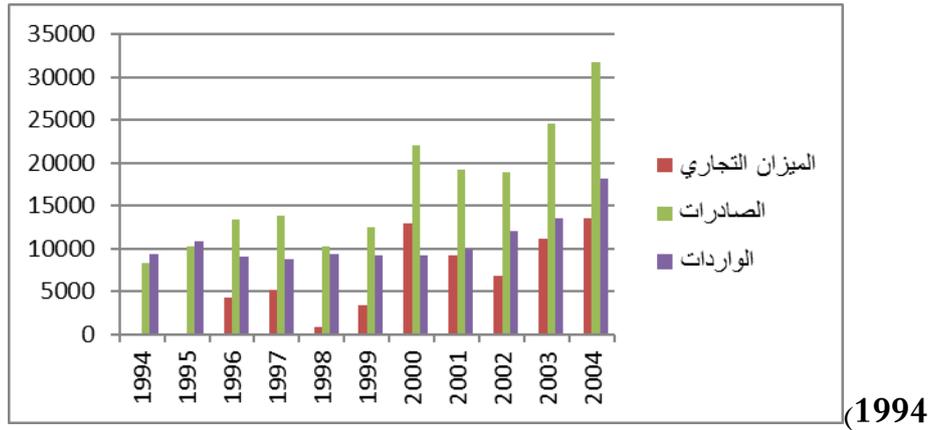
لقد تم اختيار فترة 1994-2017 على أساس التحرير الفعلي للتجارة الخارجية منذ 1994 وبدأ تطبيق اتفاق الشراكة الأورو جزائرية سنة 2005، وعليه قمنا بتقييم الميزان التجاري قبل دخول الأتفاق وبعده.

جدول رقم (01): تطور الميزان التجاري في الجزائر قبل الاتفاق الوحدة: مليار دولار

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	
38.6	29	25.2	24.9	26.6	23.8	13.4	19.8	21.7	17.6	16.3	سعر البترول (دولار/ البرميل)
13514	11078	6816	9192	12858	3358	810	5202	4277	-521	-1025	الميزان التجاري
31713	24612	18825	19132	22031	12522	10213	13889	13375	10240	8340	الصادرات
18199	13534	12009	9940	9163	9164	9403	8687	9098	10761	9365	الواردات

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل رقم (01) الميزان التجاري من (2004-



الشكل رقم (02) سعر البترول (دولار/البرميل) من (1994 إلى 2004)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1).

من خلال الجدول نلاحظ استعادة النتائج الإيجابية منذ 1996 بعدما عرفت كل من سنة 1994 و1995 عجزا في الميزان التجاري، وتحسن النتائج راجع طبعاً لا ارتفاع أسعار البترول من جهة وانخفاض الواردات بسبب تقلص الطلب من جهة أخرى (باستثناء انخفاض طفيف في الميزان التجاري سنة 1998 راجع لا انخفاض في سعر البترول).

نتيجة لتحرير التجارة ارتفعت الواردات سنة 1994 مقارنة بالسنتين السابقتين (8788 مليون دولار سنة 1993، 7681 مليون دولار سنة 1992)، كما تم تسجيل ارتفاع محسوس سنة 1995 وذلك راجع لزيادة تكاليف استيراد الحبوب عدا ذلك عرفت الواردات انخفاضا كما ذكرناه رغم تحرير التجارة الخارجية ويعود ذلك إلى إصلاح نظام الصرف بتخفيض قيمة العملة الذي نتج عنه ارتفاع في أسعار الواردات وإلى انخفاض القدرة الشرائية (قاسم وسمية، 2013، صفحة 13).

I-4-2- بعد اتفاق الشراكة الأورو جزائري:

شرع الطرفان رسمياً في المفاوضات منذ سنة 1997 ومرت بعدة مراحل طويلة، حيث تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في 22 أبريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005. يسعى هذا الاتفاق من

الجانب التجاري إلى إقامة منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويمكن تلخيص المبادئ:

- إلغاء القيود الكمية على الواردات.
- لا يمكن تطبيق رسم جمركي جديد أو قيد جديد أو رفع ما هو مطبق بعد سريان الاتفاق.
- في حالة عد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الرسوم المطبقة على وارداتها من الاتحاد ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الإنضمام، وإذا حدث وتم تخفيض التعريف بعد الانضمام إلى المنظمة فإن هذا المعدل هو الذي يطبق.

جدول رقم (02) تطور الميزان التجاري في الجزائر بعد الاتفاق

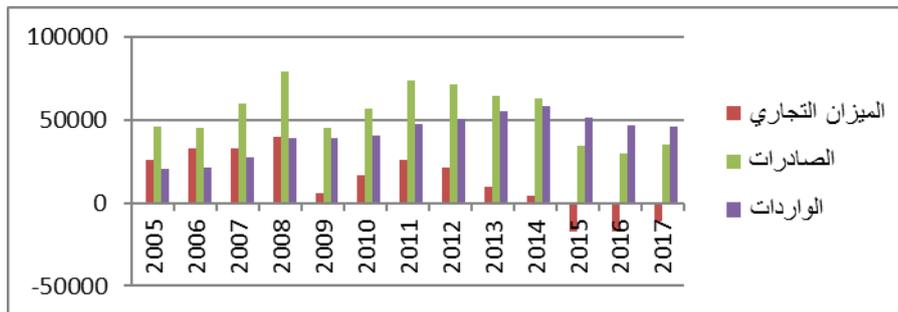
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
71.01	56.5	45	53.1	100.7	109.5	111	112.9	80.15	62.25	99.97	74.95	65.85	54.64	سعر البترو (دولار/ البرميل)
-4533	10868	17063	17034	4306	9946	21490	26242	16580	5900	39819	32819	33157	25644	الميزان التجاري
46330	35191	30026	34668	62886	64974	71866	73489	57053	45194	79298	60163	45613	46001	الصادرات
41797	46197	47089	51702	58580	55028	50376	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20375	الواردات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر.

- la Direction Générale de la Prévision et des Politiques, Rétrospective, Commerce Extérieur de l'Algérie 2000 - 2019, (on line), disponible sur: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>, date de tel: 01/08/2020.

الشكل رقم (05) الميزان التجاري من 2005 إلى 2017



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02).

عرف الميزان التجاري فائضا في الفترة 2005-2012 رغم أنه سجل انخفاضا شديدا في سنة 2009 ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات البترول بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008، وارتفاع الواردات في حدود 39479 مليون دولار في نفس السنة وهذا ناتج عن تحرير التجارة الخارجية. كما نلاحظ انخفاضا شديدا في رصيد الميزان بعد هذه الفترة خلال سنة 2013 و 2014، ليعرف عجزا كبيرا خلال السنوات المتبقية من الفترة بـ 17034 - مليون دولار و 17063

مليون دولار وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول وارتفاع كبير في حجم الواردات الذي بلغ سنة 2014 بـ 58580 مليون دولار .

عرفت قيمة الواردات قفزة نوعية خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة وهو ما أدى إلى تآكل الإحتياطات من النقد الأجنبي نظرا لانخفاض أسعار البترول وبالتالي صادرات البترول لذلك لا بد من البحث عن كيفية الحد من هذا الارتفاع المستمر رغم أنه تم اتخاذ إجراءات تمثلت في إجبارية استعمال الاعتماد المستندي في المعاملات التجارية الخارجية سنة 2009، وقرار تخفيض قيمة العملة محاولة للتقليل من فاتورة الاستيراد.

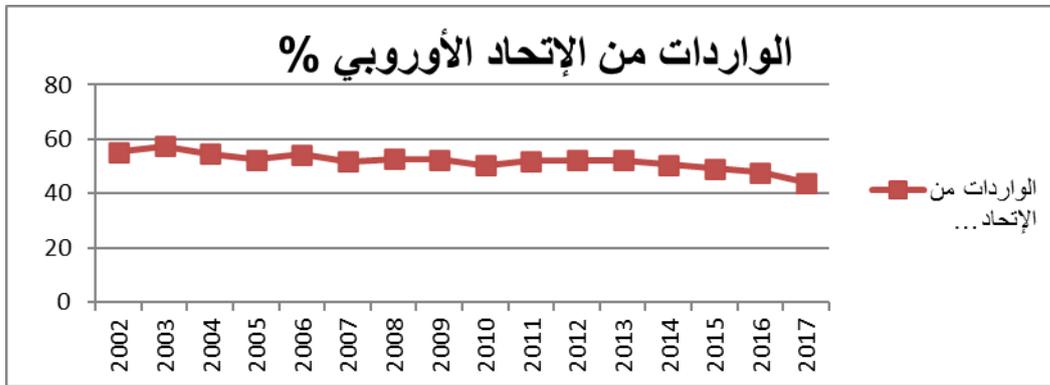
نظرا لتأثير الواردات على الميزان التجاري لا بد من توضيح الجزء المرتبط باتفاقية الشراكة والمتمثلة في الواردات من دول الاتحاد الأوروبي التي تبقى تحتل الصدارة بأكثر من 50% وقيمتها عرفت ارتفاعا مستمرا، وتمثل المنتجات المستوردة من مجموعة الاتحاد خاصة في: القمح، الأدوية، بوردرة الحليب، التجهيزات الصناعية (منها التجهيزات والمعدات المتعلقة بنقل البضائع والأشخاص).

جدول رقم (03): تطور نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي (2002-2018)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
52.43	52.84	51.91	54.36	52.57	54.7	57.4	55.27	الواردات من الإتحاد الأوروبي %
*2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
45.67	44,1	47,7	49,3	50,7	52,2	52,3	52.09	50.47
								الواردات من الإتحاد الأوروبي %

المصدر: النسب مستخرجة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل رقم (06) الواردات من الإتحاد الأوروبي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (03).

يمكن القول في الأخير أن الميزان التجاري جاء لصالح الطرف الأوروبي نظرا لاعتماد الجزائر الكبير على مختلف الواردات الأوروبية، حيث أن هذه الأخيرة ارتفعت بنسبة 80% سنة 2008 أين انتقلت أكثر من 11.2 مليار دولار إلى 39 مليار دولار في إجمالي الواردات أما بالنسبة للواردات من الإتحاد الأوروبي فقد انتقلت من 13.6 مليار دولار إلى 20.8 مليار دولار. كما تم تسجيل قيمة الصادرات خارج المحروقات (منتجات منجمية خامة وبتروكيماوية في الأساس) من الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي بقيمة مليار دولار سنة 2008 مقابل واردات من الإتحاد الأوروبي بقيمة 20.8 مليار

دولار، دون أن ننسى الخسارة المسجلة في الإيرادات الجمركية التي قدرت بـ 2.5 مليار دولار خلال 2005 و 2009 (قاسم وسمية، 2013، صفحة 17) مع خسائر مسجلة في الإيرادات الجمركية لفترة 2010-2017 بحوالي 7 مليار دولار. وهو ما يقابل حجم الواردات من الاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة بـ 194652 مليون دولار.

تم الفشل في تحقيق الاستفادة من هذا الاتفاق الذي كان مبتغاه من الطرف الجزائري تسريع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بل بالعكس كانوا طرفا في عرقلة ذلك بأسئلتهم المطروحة على الجزائر ومن جهة أخرى لم تتمكن حتى من رفع صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي من السلع خارج قطاع البترول. من خلال الاحصائيات نجد أن كل 1 دولار من صادرات الجزائر نحو الاتحاد تقابل 20 دولار واردات منها. وقد أصبحت السوق الوطنية سوق للاتحاد أدى إلى ارتفاع مذهب لفاتورة الاستيراد وبلوغ مستويات خطيرة. أدت إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية إلى تعميق تبعية الإقتصاد الجزائري للإتحاد الأوروبي، خاصة وأن الجزائر تواجه عائقاً مزدوجاً يتمثل في قدرات غير كافية للتصدير خارج المحروقات وأنظمة معايير وجود غير مقبولة ومتنافية مع القواعد.

II- تدفق رأس المال الأجنبي (الاستثمار الأجنبي المباشر):

يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لأهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي IMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. (المؤسسة العربية لضمان جاذبية الاستثمار، 2017، صفحة 12)

للاستثمار الأجنبي أهمية بالغة تظهر في ما يلي (مادي، 2012، صفحة 10):

- الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي، وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي.
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان المضيفة، مصطحبة معها جملة من التكنولوجيا والمهارات وشبكات الإنتاج.
- تحسين الميزان التجاري للبلد المضيف من خلال زيادة الصادرات الموجهة للخارج.
- إن فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة تجلب معها التكنولوجيا اللازمة التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وأرباحها في السوق المحلي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

II-1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي وخصوصاً من الاتحاد الأوروبي عاملاً أساسياً ورهانا قويا لنجاح اتفاق الشراكة الأوروجزائرية والعكس صحيح، فالإستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل الضرورية للجزائر كأداة تمويل إضافة إلى

مساهمته بتخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق إقتصاديات الحجم ونشر أنظمة الإدارة المتقدمة، والنهوض بالكفاءات البشرية وتحسين القدرة التنافسية للدول المضيفة له. (Talahite, 1998, p 230)

لقد إنخرطت الجزائر في مشروع الشراكة الأورو-جزائرية كإستراتيجية منها لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بغرض تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية.

II-2- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قبل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

يعتبر مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد مؤشراً جيداً لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الإقتصادية في الجزائر، لذلك نعتمد على قيم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر مقارنة بدول الجوار المغاربي وذلك لمقارنتها بفترة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1994-2004)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الجزائر	0.001	0.001	270	260	606.6	291.6	280.1	1113.1	1065	637.8	881.8
المغرب	551	332	322	1204.71	400.24	1380.42	421.96	2807.06	480.69	2314.46	894.56
تونس	566.4	377.5	351.1	365.3	668.1	367.9	779.47	486.55	820.83	583.64	639.12

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية 1990-2018.

يظهر لنا من خلال الجدول أن الجزائر تحقق مستويات مقبولة من الإستثمارات الأجنبية فيما عدا سنة 1994 و1995 التي تكاد تكون الاستثمارات معدومة رغم أنها أقل مما حققته كل من تونس والمغرب. كما يوضح الجدول أن أكبر قيمة حققتها الجزائر هي سنة 2001 بـ 1113 مليون دولار وسنة 2002 بـ 1065 مليون دولار وهو تدفق جيد يعبر عن جاذبية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الفترة.

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنة 2001 و 2002 مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 1113 مليون دولار، حيث كان هذا الارتفاع متزامنا مع صدور قانون 03/01 وما احتواه من حوافز و ضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي والمحلي. لتعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر انخفاض سنة 2003 ليصل إلى 638 مليون دولار، وهذا راجع لعدة أسباب والتي من بينها انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية. إلا أن بعد سنة 2003 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا حيث وصلت سنة 2004 إلى 882 مليون دولار،

II-3- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

يعتبر من بين أهداف إمضاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية زيادة تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر بعدما قدمت العديد من الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي ولتقييم استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تقديم الجدول رقم (05).

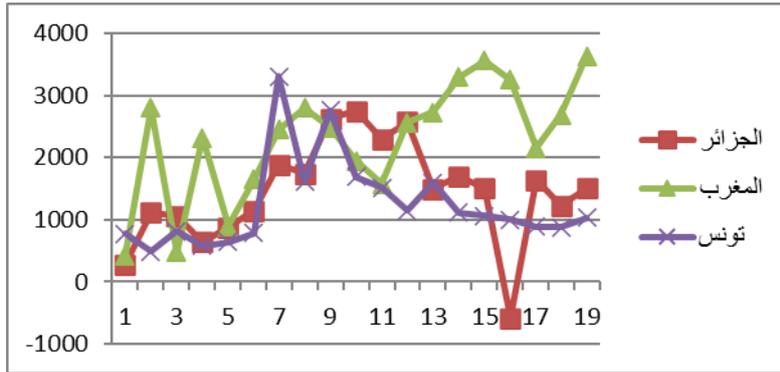
الجدول رقم (05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (2000_2018) مقارنة بدول الجوار

المغربي

السنوات المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	1145	1,888	1,743	2,632	2,754	2,301	2,580	1,499.5
المغرب	1654	2449.4	2804.5	2487.1	1951.7	1573.8	2568.4	2728.3
تونس	783.1	3307.9	1616.2	2758.6	1687.8	1512.5	1147.9	1603.2
لسنوات المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط الحسابي	
الجزائر	1,697	1,507	-584.5	1,637	1,232	1,506	1680.3	
المغرب	3298.1	3561.2	3254.8	2157.1	2686	3640.3	2629.6	
تونس	1116.5	1063.8	1002.7	885	880.7	1035.9	1457.27	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2000-2018.

الشكل رقم (07) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس والمغرب (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (05).

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر حققت خلال الفترة (2005_2012) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية، وهذا راجع لاستقطاب المشاريع الأجنبية وخاصة الطاقة، حيث سجلت رقما قياسيا سنة 2009 أين بلغت 2754 مليون دولار، وهذا بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية لسنوات 2008_2011، خلال هذه الفترة تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض ويمكن إرجاع هذه التحسينات إلى تحسن الوضع الأمني بالإضافة إلى تطور وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كما يعود التحسن إلى توسع اهتمام تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر إلى طبيعة القوانين والتشريعات الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية.

لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض، فبعدما بلغت سنة 2011، 2580 مليون دولار انخفض إلى 1499 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض القاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية أي أن للمستثمر المحلي الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى عدم إمكانية

المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمس وعشرون سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر في شراء العقار. لتبقى في نفس المستوى تقريبا سنتي 2013 و 2014، أما في سنة 2015 فقد سجلت الجزائر أسوأ حصيلة لها لتدفقات الاستثمارات الأجنبية على الإطلاق، حيث سجلت قيمة سالبة بقيمة 587 مليون دولار ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية، وفي سنة 2016 عرفت التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا، سجل ما قيمته 1637 مليون دولار وقد تحسنت الأرقام بشكل محسوس بعد النتائج السلبية التي سجلت في السنة التي قبلها، والتي تميزت بتأثر الاقتصاد بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها.

كما يمكن المقارنة من خلال المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة بين الجزائر ودول الجوار المغربي، حيث نجد أن المملكة المغربية حققت متوسط تدفق استثمار أجنبي وارد يقدر بـ 2629.6 مليون دولار في مقابل 1680.3 مليون دولار للجزائر أي تقريبا ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المسجل في الجزائر، كما قدر متوسط التدفق في تونس بـ 1457.27 مليون دولار أي تقريبا ما سجل في الجزائر رغم اختلاف المقومات.

III- النمذجة القياسية لتأثير اتفاقيات الشراكة الأورو- جزائرية على الميزان التجاري وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة للفترة (2018-1994).

III- 1 - تعريف النموذج: نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الذاتي المتباطئة الموزعة (ARDL) المقترح ، ففي حالة النتيجة تكون حالة في المتوصل إليها عند اختبار جذر الوحدة تشير الى تجانس استقرارية السلاسل الزمنية عند كل من المستوى (1 I) و (0 I) أعلى ن لا تكون متغيرات الدراسة من الدرجة الثانية (2 I) بمعنى أن السلاسل الزمنية للنموذج الدراسة يكون يحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة الصفر والدرجة الأولى في هذه الحالة نلجأ الى تطبيق التكامل المشترك. (سي محمد، 2015، صفحة 110)

III - 2- وصيف متغيرات الدراسة: تم استخدام في هذه الدراسة بيانات سنوية للفترة الممتدة ما بين 1994-2018 لرصيد الميزان التجاري الجزائري الكلي والذي يرمز له بالرمز TB والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يرمز له بالرمز IF، وفيما يخص بيانات رصيد الميزان التجاري الجزائري الكلي وهي موضحة في الجدول رقم (06). ويعطى النموذج المقترح في الدراسة كما يلي:

$$TB = C + a_1 IF + U$$

حيث:

TB: رصيد الميزان التجاري الجزائري الكلي. C: الثابت. IF: الاستثمار الأجنبي المباشر.

a_1 : معاملات نموذج مراد تقديرها. U: حد الخطأ العشوائي (عنصر التشويش).

III - 3- اختبار جذر الوحدة: في غالب ما تتميز السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار مما يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن لذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة درجة

تكاملها لأنه كخطوة أولية لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) لابد من فحص جذر الوحدة لسلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF .

اختبار ADF عند الفرق الأول			اختبار ADF عند المستوى			المتغيرات	
بدون ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت		
-	-	-	-4.58	-4.61	-2.99	5%	TB
-	-	-	-1.95	-3.61	-4.49	T - statistic	
-1.95	-3.62	-2.99	-1.95	-3.61	-2.99	5%	IF
-7.03	-6.78	-6.87	-2.31	-3.22	-2.66	T - statistic	

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج Eviews 10.

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن متغيرة رصيد الميزان التجاري الجزائري الكلي مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، أما سلسلة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر فهي مستقرة عند الفروق الأولى $I(1)$ عند مستوى معنوية 5% وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المطور الأمر الذي يمكننا من تطبيق ARDL.

III -4- تقدير معالم نموذج الدراسة المقترح: يتم تقدير معالم نموذج الميزان التجاري الجزائري الكلي الذي يمثل المتغير التابع (TB) وباقي المتغيرات المفسرة أو المستقلة التي تمثل في هذه الدراسة استثمار الأجنبي المباشر (IF) وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) حيث أنه من خلال نتائج هذا الاختبار والتي تظهر في الملحق رقم يمكن القول أن قيمة Durbin- Watson stat توحى بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي لتسلسل لأخطاء وقد قدرت قيمتها ب (1.47) كما يمكن القول أيضا أنه لا يوجد انحراف زائف لأن قيمة Durbin- Watson stat أكبر من R- Squared وهذا يشير أن النموذج يخلو من انحراف الزائف كما أن قيمة R- Squared = 16.71% وقيمة Adjuste R- Squared = 13.09 % أمر الذي يبين أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع ب 16.71% أما 83.29% فهي متغيرات أخرى لم يتم ادراجها في نموذج و التي تتمثل في حد الخطأ العشوائي أو عنصر التشويش.

III -5- اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL): ما يهمنا في هذا التقدير هو دراسة العلاقة الطويلة وقصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له وتظهر نتائج هذا التقدير في اختبار الموالي.

III -6- اختبار ARDL Cointegrating And Long Run Form And Bounds Tast: في هذا الجزء من الدراسة يتم تقدير العلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له وتظهر نتائج هذا التقدير وأهم ما في هذا التقدير هو حد تصحيح الخطأ أو معامل تصحيح الخطأ الذي يجب أن يكون سالب يعني بإشارة سالبة ومعنوي و من خلال نتائج التقدير يمكن القول أن معامل تصحيح الخطأ في هذه الدراسة معنوي ب (0.0001)

و بإشارة سالبة (-8.86) أي هذه القيمة تشير إلى أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن، أيضا من خلال معادلة التكامل المشترك نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر ذو قيمة موجبة مما يفسر العلاقة الطردية بينه وبين الميزان التجاري عند مستوى دلالة (0.060)، بعد تحليل معادلة التكامل المشترك لابد من التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة بفحص اختبار F وذلك بمقارنة F المحسوبة (الإحصائية) مقابل قيمة F الحرجة (الجدولية) لأقصى وأدنى حد ARDL Bound Test حيث أفرزت لنا نتائج الدراسة أن F الإحصائية (9.05) أي هي معنوية عند 10% و 1% وأكبر من القيمة الحرجة العليا ومن ثم رفض فرضية العدم H_0 وقبول فرضية البديلة H_1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير استثمار الأجنبي المباشر على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1994-2018). ونتائج موضحة في الجدول رقم (07).

جدول رقم (07): اختبار ARDL Bound Test

F- STATISTIC = 9.05		
القيم الحرجة		
الحد العلوي	الحد السفلي	مستويات المعنوية
3.51	3.02	10%
4.16	3.62	5%
4.79	4.18	2.5%
5.58	4.94	1%

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج Eviews 10

III -7- اختبار Breusch-pagan-Godfrey: يمكننا هنا إجراء أحد الاختبارات المكتملة لاختبار ARDL والذي يتمثل في اختبار Breusch-pagan-Godfrey وذلك من أجل التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء وهنا حسب قيمة F و R-Squared على التوالي (0.106 ، 0.099) توضح أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء أي لا يوجد مشكلة التباين في حد الخطأ معناه تباين الخطأ متجانس وهذا ما توضحه نتائج اختبار في الجدول رقم (07).

جدول رقم (08): اختبار Breusch-pagan-Godfrey

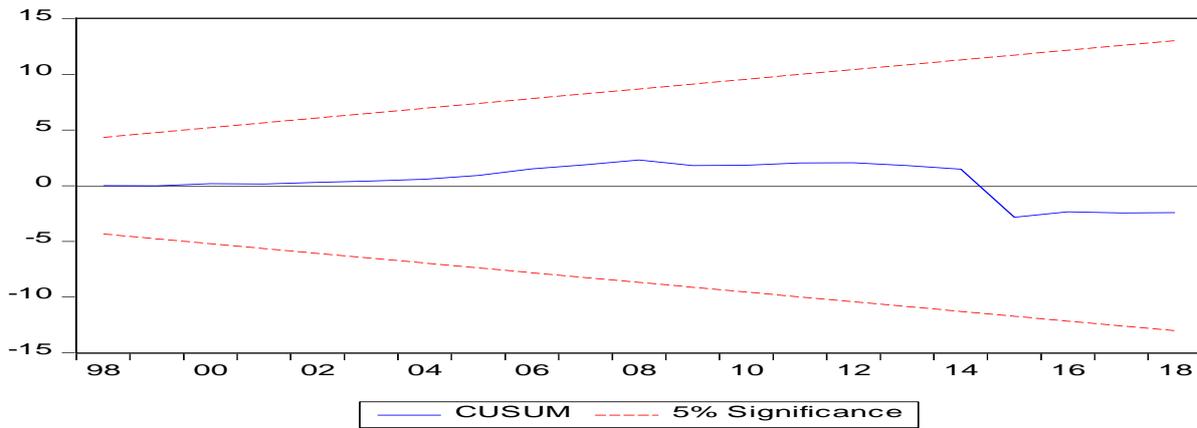
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.495052	Prob. F(2,21)	0.1066
Obs*R-squared	4.608004	Prob. Chi-Square(2)	0.0999
Scaled explained SS	19.96680	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

III -8- اختبار استقرارية النموذج Stability Test : حتى نتأكد من سلامة البيانات المستخدمة في هذا النموذج لابد من استخدام أحد الاختبارات الملائمة لذلك من بينها اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM Test حيث يعد من بين الاختبارات مستخدمة للتحقق من خلو الجانب الحركي لمعادلة الميزان التجاري الجزائري الكلي من فواصل الزمنية أو تغيرات هيكلية ونتائج هذا اختبار تظهر في الشكل رقم (08) أن معاملات نموذج ARDL تقع داخل الحدود مما يدل على استقرار الهيكلية لنتائج معادلة الميزان التجاري أي أن المقدرات ثابتة خلال الزمن بمعنى أنه لا توجد لدينا أكثر من معادلة للميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (08): اختبار CUSUM Test



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

خاتمة: نتائج الدراسة والتوصيات

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثير الشراكة الأورو-جزائرية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري خلال فترة 1994-2018، بعد النمذجة القياسية توضح أن الميزان التجاري يتأثر بشكل معنوي ولكن ضعيف جدا لتغيرات استثمار الأجنبي المباشر وذلك يعود لطبيعة الاقتصاد المحلي الذي يعتبر شديد الحساسية لمثل هذه التغيرات واعتماده بنسبة أكبر على قطاع المحروقات التي تعتبر مصدر رئيس للدخل الوطني، وبالرجوع إلى مجموعة الاختبارات المستعملة في الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكننا القول أن نموذج (ARDL) الذي تم اعتماده في هذه الدراسة هو نموذج أمثل ويمكن الاعتماد على نتائجه في عملية التقدير.

أدت إتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية إلى تعميق تبعية الإقتصاد الجزائري للإتحاد الأوروبي، خاصة وأن الجزائر تواجه عائقاً مزدوجاً يتمثل في قدرات غير كافية للتصدير خارج المحروقات وأنظمة معايير وجوده غير مقبولة ومتنافية مع القواعد، مما أدى إلى تحقيق ميزان تجاري سالب خلال السنوات الأخيرة بسبب انخفاض قيمة صادرات المحروقات نتيجة إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

-رغم ارتفاع قيمة التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة التي سبقت عقد اتفاق الشراكة- الأورو جزائرية إلا أنها لم تستمر بالشكل المناسب بعد الاتفاق وخاصة بعد سنة 2012 نتيجة ضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدول الجوار المغربي.

- أوضحت نتائج اختبار جذر الوحدة أي اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها مستقرة عند المستوى بالنسبة للمتغير رصيد الميزان التجاري الجزائري (Level)، ولكنها استقرت بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5% لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر مما يعني أنها متكاملة من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$.

- من خلال نتائج تقدير نموذج الدراسة المقترح تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ضعيف على رصيد الميزان التجاري أي يرتبط استثمار الأجنبي المباشر بعلاقة طردية مع رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة (1994-2018).

- أظهرت نتائج الدراسة القياسية أيضا معادلة التكامل المشترك أن F الإحصائية (9.05) أي هي معنوية عند 10% و 1% وأكبر من القيمة الحرجة العليا ومن ثم رفض فرضية العدم H_0 وقبول فرضية البديلة H_1 المتمثلة في وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات الدراسة بمعنى أنه توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

- أوضحت أيضا نتائج التحليل القياسي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء أي لا يوجد مشكلة التباين في حد الخطأ معناه تباين الخطأ متجانس، مع استقرار معاملات النموذج المقدر بمعنى أنه لا توجد لدينا أكثر من معادلة للميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

ويمكن تقديم أهم التوصيات فيما يلي:

-عدم التوجه إلى تحرير التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وإعادة النظر في اتفاقيات الشراكة الأورو-جزائرية ومحاولة الاستفادة من فترة أخرى لا تقل عن عشر سنوات نظرا لعدم تحقيق الأهداف المسطرة في اتفاقية فالونسيا سنة 2002.

-التوجه نحو إنشاء المنطقة الحرة للتبادل التجاري الإفريقي نظرا لأن تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ينعكس بأثر إيجابي على الموازين التجارية لكل منها، خاصة وأن هناك تشابه كبير بينها في الظروف الاقتصادية وفي أنماط الطلب وفي الهياكل الانتاجية. إضافة إلى تدني تكاليف السلع المستوردة منها وخاصة الاستهلاكية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة واردات الجزائر من السلع الاستهلاكية.

-تحسين جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الانتاجية الأخرى خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالقطاعات المنتجة ذات الأهمية النسبية التي تزخر بها الجزائر وأهمها القطاع الفلاحي والقطاع السياحي.

- الإحالات والهوامش :

1. إبراهيم محمد مادي. (2012). فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010). الجزائر: أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف. الجزائر .
2. ابن منظور. (بدون سنة نشر). لسان العرب. دار المعارف، القاهرة، ، باب الشين، المجلد الرابع.
3. الجريدة الرسمية. (2005). القانون رقم 05-05 المتضمن الموافقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي. العدد 30.
4. سمير ميموني. (2006). الشركة الأورو- متوسطية بين الطموحات والواقع- مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة.
5. عرفان تقي حسن. (1998). الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي. مجلة الدراسات العليا، القاهرة، العدد السادس.
6. فوزي حبيب حافظ. (2004). القياس وتطبيقاته في البحوث الميدانية. جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
7. أقاسم قادة، كبير سمية. (2013). تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994. المجلة الجزائرية للعملة و السياسات الاقتصادية، المجلد 04 (العدد 01).
8. كمال سي محمد. (2015). اختبار منحنى جي للتجارة الخارجية في الجزائر (دراسة قياسية من 1980-2015). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 12، العدد 15 .
9. المؤسسة العربية لضمان واثمان الاستثمار . (2017). التقرير السنوي الثاني والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت.
10. ملوك عثمان، بلال بوجمعة. (2016). الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ في المبادلات التجارية البينية (خلال الفترة 2005-2014).، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد الرابع، العدد الثالث.
11. ولد بومعزة صوني. (2018). دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005-2014).، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15.
12. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. (تاريخ الإطلاع: 10-08-2020). شراكة. (على الخط)، متوفر على: <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9>

13. Talahite, F. (1998). « Les investissements directs étrangers en Algérie : tendances, contraintes et perspectives ». (S. I. Richet, Éd.) Paris: ed Harmattan.

الملاحق :

ملحق رقم 01: تقدير نموذج الدراسة ب استخدام ols

Dependent Variable: TB

Method: Least Squares

Date: 08/18/20 Time: 20:15

Sample: 1994 2018

Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10158.78	9275.186	-1.095264	0.2847
IF	46.18112	21.49237	2.148722	0.0424
R-squared	0.167180	Mean dependent var		-948.0400
Adjusted R-squared	0.130970	S.D. dependent var		44116.34

S.E. of regression	41126.03	Akaike info criterion	24.16329
Sum squared resid	3.89E+10	Schwarz criterion	24.26080
Log likelihood	-300.0411	Hannan-Quinn criter.	24.19033
F-statistic	4.617004	Durbin-Watson stat	1.473379
Prob(F-statistic)	0.042417		

ملحق رقم 02: تكامل مشترك في الأجل الطويل والقصير لمعادلة نموذج الدراسة

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: $D(TB)$

Selected Model: ARDL(1, 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 08/18/20 Time: 20:35

Sample: 1994 2018

Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4726.691	8633.290	-0.547496	0.5898
$TB(-1)^*$	-0.864971	0.173345	-4.989873	0.0001
IF**	39.07880	19.68682	1.985024	0.0604

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IF	45.17931	23.48810	1.923497	0.0681
C	-5464.565	9963.157	-0.548477	0.5891

$$EC = TB - (45.1793*IF - 5464.5648)$$

ملحق رقم 03: اختبار *tast*

Bounds

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	$I(0)$	$I(1)$
<i>Asymptotic:</i>				
<i>n=1000</i>				
<i>F-statistic</i>	9.057724	10%	3.02	3.51
<i>K</i>	1	5%	3.62	4.16

2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

<i>Actual Sample Size</i>	24	<i>Finite</i>		
		<i>Sample: n=35</i>		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		<i>Finite</i>		
		<i>Sample: n=30</i>		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test: اختبار

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.221036	Prob. F(1,20)	0.6433
Obs*R-squared	0.262344	Prob. Chi-Square(1)	0.6085

نفس اختبار السابق ب استخدام : Breusch–Pagan–Godfrey للكشف عن ارتباط التسلسلي للاخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey

F-statistic	2.495052	Prob. F(2,21)	0.1066
Obs*R-squared	4.608004	Prob. Chi-Square(2)	0.0999
Scaled explained SS	19.96680	Prob. Chi-Square(2)	0.0000